

الفصل الثاني

التطورات السياسية والاقتصادية في سوريا ولبنان وإمارة شرق الأردن

(١٩٢٠ - ١٩٤٦)

الفصل الثاني :

التطورات السياسية والاقتصادية في سوريا ولبنان وإمارة شرق الأردن

(١٩٢٠ - ١٩٤٦)

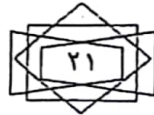
لا شك أن قرارات دول الوفاق الودي كانت مضيئة لآمال العرب في تحقيق طموحاتهم السياسية ، وأظهرت نياتها الاستعمارية المبيتة تجاه البلدان العربية ، وذلك في ضوء القرارات التي خرج بها مؤتمر سان ريمو ، وبالنتيجة شعر العرب بأنهم خدعوا بمؤامرة حُطّطت ضدّهم ، ولا مبيماً بريطانيا التي وعدت الشريف حسين بن علي بأمالٍ وطموحاتٍ واسعة ، ولذلك بدأت مرحلة المواجهة والصراع مع تلك القوى الاستعمارية ، وبأشكالٍ متعدّدة ، إلا أن الثورات والمواجهة المباشرة كانت هي الطريق الأمثل رغم أن هناك فارقاً في الإمكانيات من حيث التسليح والتجهيز ، والخطط العسكرية والتعبوية ، وعلى هذا الأساس سيتم تناول الموقف العربي وبحسب طبيعة المواجهة مع القوى الغربية على النحو الآتي :

— المواجهة الاستعمارية في المشرق العربي وظروف تحقيق الاستقلال السياسي :

أولاً : سوريا :

أ. سوريا بعد الحرب العالمية الأولى :

في أعقاب اجتياح القوات الفرنسية دمشق ، وإسقاط حكومة الملك فيصل بن الحسين للمدة (١٩١٨ - ١٩٢٠) بدأت فرنسا انتهاج سياسة انتدابية قائمة على فرض الأحكام العسكرية في سوريا ولبنان ، مستعملة أساليب العنف والقسوة والترهيب ، لذلك أنشأت محكمة عسكرية في دمشق لمحاكمة رجال الحركة الوطنية ، وأصدرت العديد من الأحكام بما فيها الإعدام والاعتقال والسجن ، كما أجرت حملات متواصلة لمطاردة رجالات الحركة الوطنية في سوريا ^(١) ، وفي الوقت ذاته ، أضعفت قوات الجيش العربي ، وصادرت أسلحته ، وقُلّصت مهامه في الدفاع عن الأمن الداخلي ، وفرضت غرامات على المَدُن السورية ، ومنح المندوب السامي الفرنسي صلاحيات واسعة تشريعية وتنفيذية ، وتعيين مُستشارين له في الوزارات المُختلفة ^(٢) ، وبذلك كرّست الإدارة الفرنسية في البلاد بأجلى صورها . عملت الإدارة الفرنسية على تفكيك سوريا وتجزئتها ، إذ تمّ تقسيمها على أربعة كيانات بمسميات ألوية هي دمشق ، وحلب ، والعلويين ، وجبل الدروز ^(٣) ، كما وضعت نظاماً خاصاً لإدارة لواء



الإسكندرونة ، ويظهر أن الهدف الفرنسي من ذلك إضعاف المقاومة الوطنية ، إلا أن الشعب العربي السوري واصل نضاله في مواجهة القوات الفرنسية ، ولذا حصلت ثورات عديدة منها ثورة الشيخ صالح العلي في جبال اللاذقية (١٩١٩ - ١٩٢١) ، وثورة إبراهيم هنانو في حلب (١٩١٩ - ١٩٢١) ، وعدد من الثورات في المناطق المحاذية للفرات ^(١) .

حاولت الإدارة الفرنسية امتصاص غضب الشارع السوري ، فقد أعلن في ٢٨ حزيران ١٩٢٢ قيام اتحاد يمثل حكومات دمشق وحلب واللاذقية ، وأختير صبحي بركات لرئاسة الاتحاد ، إلا أن السوريين رفضوا هذا الاتحاد ، وتمسكوا بالاستقلال السامي التام في إطار حدود سوريا الطبيعية ، وفي هذه الأثناء أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها بتعيين المندوب السامي (ويغان) ، الذي حاول إجراء تعديل في النظام الذي أقامه سلفه ، وذلك بإلغاء الاتحاد في ٥ كانون الأول ١٩٢٤ ، وإعلان تشكيل الدولة السورية من لوائى (دمشق وحلب) ، وأعاد تكليف صبحي بركات بإدارتها بإعوانه مجلس وزراء ومجلس تشريعي منتخب ، ولكن حقيقة الأمر أن السلطة الفعلية كانت بيد المندوب السامي الفرنسي ، وظلّت دولة العلويين خارج نطاق هذا الكيان ^(٢) ، وبقاء لواء الإسكندرونة تحت وضع خاص .

لم تُرضِ حلول وإجراءات المندوب الفرنسي الجديد رغبات وآمال وطموحات السوريين ، ورأوا أنها إجراءات شكلية ، إذ أن الأمر الفصل كله بيده ، وعلى هذا الأساس أصرت الحركة الوطنية في سوريا على مواصلة المواجهة مع الفرنسيين فكانت الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ - ١٩٢٧) .

ب. الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ - ١٩٢٧) : مراحل

اندلعت الثورة السورية الكبرى بعد سلسلة مواجهات ومصادمات مع القوات الفرنسية في المدن المختلفة ، ففي آب عام ١٩٢٥ ؛ بدأت تحركات قادة الحركة الوطنية ، وتحديدًا في جبل حوران بقيادة سلطان باشا الأطرش ، وكانت هذه المنطقة من أكثر المدن السورية ارتباطاً بفكرة الثورة العربية ^(٣) ، وحدثت مطالب الثوار بالمطالب الآتية ^(٤) :

١. الاعتراف بالاستقلال التام .

٢. إلغاء الانتداب .

٣. تشكيل جمعية تأسيسية ، تضع للبلاد دستوراً ديمقراطياً .

٤. إنهاء مرحلة الحكم العنكري .



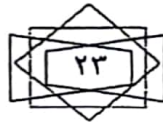
حظيت الثورة السورية الكبرى التي استمرت نحو عامين (١٩٢٥ - ١٩٢٧) بدعم شعبي كبير إذ امتدّت إلى لبنان ، وانصوت تحت لوائها الجمعيات العامة في ذلك الوقت ، مثل جمعية العهد ، والجمعية العربية الفتاة ، كما حظيت بمُساندة الشعوب العربية في إمارة شرق الأردن ، والعراق ، ومصر وفلسطين^(٨) .

استعمل الفرنسيون منتهى القسوة والوحشية لمواجهة الثورة ، بهدف إخمادها ، إلا أن روح التحدي والمواصلة ظلّت قائمة في نفوس الشعب السوري ، ولعلّ شعورهم في ذلك بأنّه لا بديل غير الكفاح المسلّح والمواجهة المباشرة من أجل نيل الاستقلال السياسي التام .

ومِمّا يُشار إليه ، أن من أسباب الثورة المباشرة هي ^(٩)الإساءة التي وجهها المندوب السامي الفرنسي (ساراي) إلى وفد عربي سوري ذهب إلى مُقابلته في بيروت ، بهدف عرض تطلّعاتهم من جزاء تصرّفات المُلطات الفرنسيّة في المناطق السوريّة ، ومُطالبتهم بحقوقهم المشروعة^(١٠) ، فضلاً عن سوء تصرّفات الإدارة الفرنسيّة في التعامل مع الشعب العربي السوري ، فقد انطلقت الثورة ، ولم تتوقف إلا بعد عامين من اندلاعها كما أشرنا إلى ذلك .

كلّفت هذه الثورة فرنسا ثمناً باهضاً بالأموال ، وحطّت من سُمعتها وكرامتها ، وزادتها قلقاً تجاه الوضع في سوريا ولذا قامت إدارتها في سوريا باتخاذ الإجراءات الآتية^(١١) :

١. إصدار قرار بإنهاء تكليف الجنرال ساراي بمهام المندوب السامي ، وعدّته هو السبب في عدم القدرة في التعامل مع الوضع السوري ، واستبداله بالجنرال هنري دو جوفينيل (Henry de Jouvenel) عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ، وقد عُرف عنه المُناورة .
٢. حاول المندوب الجديد احتواء الثورة من جهة ، وإحداث شرح الانقسامات داخل قيادات الحركة الوطنية وقياداتها .
٣. إعادة تنظيم القوّات العسكرية الفرنسيّة في سوريا .
٤. أيّد المندوب الجديد الدعوة إلى انتخابات الجمعية التأسيسية ، والشروع بوضع دستور للبلاد .
٥. أشرف على تشكيل حكومة وطنية برئاسة الداماد أحمد نامي ، وقد أشرك فيها عدداً من الشخصيات الوطنية منها (فارس الخوري ولطفي الحفار وحسين البرازي) ، ووضعت هذه الحكومة برنامجاً لها ركّزت فيه على الأمور الآتية :

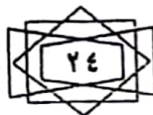


- أ. تعديل مضمون العلاقة مع فرنسا من انتداب إلى عقد معاهدة لمدة ثلاثين عاماً .
- ب. تحقيق الوحدة السورية .
- ج. توحيد النظام القضائي .
- د. تأسيس جيش وطني .
- هـ. قبول سوريا عضواً في عصبة الأمم في شؤون التمثيل الخارجي ، والنظر في إصلاح النظام المالي والنقدي في سوريا .
- و. إعلان العفو العام ، وإلغاء الغرامات ، والعمل على تقديم تعويضات للمتضررين جزاء العمليات العسكرية في أثناء مدة قيام الثورة (١٩٢٥ - ١٩٢٧) (١١) .

يظهر فيما تم عرضه في سياق إجراءات الوزارة السورية ، أنها لم ولن تتوافق مع إستراتيجية فرنسا في سوريا ، وقد أظهر المندوب السامي هنري دو جوفينيل (Henry de Jouvenel) ، عدم ارتياحه من هذه المطالب التي عرضها على حكومته ، وأبدت الأخيرة موقفها بأن المندوب السامي لم يكن باستطاعته استكمال مهمة عمله في سوريا ، لذلك عملت على إجراء تغيير للمندوب السامي والعمل بروية جديدة في سوريا ، لا ميثماً أن المعطيات أشارت إلى أن فاعلية الثورة السورية تراجعت بسبب ضعف التمويل ، والانقسام بين القيادات الميدانية ، وقسوة تعامل القوات الفرنسية ، وزيادة زخمها بإسنادها بقوات عسكرية إضافية ، جعلت الأمور تأخذ اتجاهاً سياسياً جديداً قائماً على أساس النشاط السياسي في حل المسألة السورية .

ج. الحراك السياسي السوري - الفرنسي (١٩٢٨ - ١٩٤٥) :

في أعقاب نهاية الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٧ ، وضعت فرنسا خطاً جديدة لاحتواء الوضع السياسي في سوريا ، فأوعزت بإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية ، ومن ثمّ الشروع بوضع دستور جديد للبلاد ، فقد بدأت الخطوة الأولى بإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية ، وفازت على أثرها الكتلة الوطنية التي يرأسها هاشم الأتاسي ، وسعد الله الجابري ، وهي الكتلة المعروفة بمعارضتها لنظام الانتداب ، وافتتحت أعمال الجمعية التأسيسية في ٩ حزيران ١٩٢٨ ، وحضر حفل الافتتاح المندوب الفرنسي الجديد هنري بونسو (Henri Ponsot) ، الذي ألقى كلمة في الحفل جاء في مضمونها ؛ أن الجمعية مسؤولة في وضع دستور للبلاد ، يضمن الحقوق والواجبات ، وقد شكّلت لجنة برئاسة إبراهيم هنانو ، لوضع مسودة الدستور ، وأنجزته وعرضته على الجمعية التأسيسية ، وحظي بموافقتها ، إلا أن المندوب السامي رفضه بحجة أنه احتوى في بعض موادّه أحكاماً تتعارض مع حقوق الدولة المنتدبة (١٢) .



فشلت كل جهود الجمعية التأسيسية في إقناع المندوب السامي في تمرير مشروع الدستور ، واضطر الأخير إلى حل الجمعية التأسيسية عام ١٩٣٠ ، وإعادة الأمور إلى ما قبل عام ١٩٢٨ ، وإجراء انتخابات جديدة ، وإصدار دستور جديد في ٢٢ أيار ١٩٢٨ ، تضمن مواد جديدة تضمن حقوق واستشارات إضافية لفرنسا بوصفها الدولة المُنْتَدىة على سوريا ^(١٢) ، وذلك بموجب المادة (١١٦) على وفق ما جاء في صك الانتداب وبذلك فإن الدستور فرضه على سوريا المندوب السامي الفرنسي هنري بونمو ^(١٣) .

أثار نشر الدستور وموافقة فرنسا عليه ، موجة من الغضب والاحتجاجات في المدن السورية ، والتي طالبت بإلغاء الدستور والانتداب ، ثم رفعت العديد من بركات الاستنكار إلى الحكومة الفرنسية وعُصبة الأمم .

جرت انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٣٢ ، وجاءت النتيجة بأنها بحلاف الانتخابات السابقة ، فقد فاز فيها قلة من الوطنيين ، الأمر الذي راد من غضب الشارع السوري ، إذ لم تمنح سوى سنة واحدة ، حتى اضطرت الحكومة الفرنسية بتعليق العمل بالدستور عام ١٩٣٣ ، واستمرت كذلك حتى عام ١٩٣٦ ^(١٤) .

بعد وصول حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا إلى إدارة الدولة ، عملت على إعادة النظر في سياستها تجاه شعوب المستعمرات ومنها سوريا ، إذ شرعت بتنظيم العلاقة بينهما عن طريق عقد معاهدة ثنائية في ٩ أيلول ١٩٣٦ ، وقّعها عن الجانب السوري جماعة من الوطنيين في باريس ، وتضمنت أن تكون سوريا دولة مُستقلة في مدة أقصاها ثلاث سنوات ما بعد توقيع المعاهدة ، وتعمل فرنسا من جانبها على تسهيل خطوات إنضمام سوريا إلى عُصبة الأمم ، شريطة أن تحتفظ فرنسا بقاعدتين جويتين في سوريا ، فضلاً عن ذلك ، بقاء عدد من القوات الفرنسية في منطقتي العلويين والدروز لمدة خمس سنوات ويتولى المدربون العسكريون الفرنسيون تدريب الجيش السوري ، إذ إنَّ مُهمّة فرنسا تزويد هذا الجيش بالأسلحة والمعدات اللازمة له ، أمّا في حالة الحرب فيلزم على سوريا أن تُقدّم العون إلى فرنسا ، وذلك عن طريق المحافظة على القواعد العسكرية الفرنسية في البلاد ، أو تقديم التسهيلات المطلوبة في ميدان المواصلات ^(١٥) ، ولكن يظهر أنَّ الظروف الدولية لا تُشجّع فرنسا على ترك مصالحها في المنطقة ، وفعلًا لم تُصادق الحكومة الفرنسية على المعاهدة حتى عام ١٩٣٨ ^(١٦) .

